

الحكومة الالكترونية كاستراتيجية وطرق الإثبات والحماية لمعاملاتها

عبد نعمة صالح محمد الشريف*

Abstract:

The researcher tries, from through this article to clarify the concept of E- government, and schools that are know; according to the viewpoint intellectual of each school. It is important to create global school to define the concept of electronic government as new strategy; and to determine objectives of electronic government and electronic service and to clarify payment means and proof Of certifying electronic transactions; to determine the risks of these transactions and the ways to protect them From different information crimes and means of legal and material protection of this transactions .

* باحث، البحث في إطار التحضير لنيل درجة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

الملخص:

يحاول الباحث من خلال المقالة توضيح مفهوم الحكومة الالكترونية والمدارس التي عرفتها حسب وجهة النظر الفكرية لكل مدرسة، وطرح مدرسة شاملة لتعريف مفهوم الحكومة الالكترونية إستراتيجية جديدة، وبيان أهداف الحكومة الالكترونية والخدمات التي تقدمها، ووسائل الدفع وطرق الإثبات للمعاملات الالكترونية، والأخطار التي تتعرض لها تلك المعاملات وطرق حمايتها، وتطرح المقالة رؤيا موسعة لأنواع جرائم المعلومات وطرق الحماية المادية والقانونية لتلك المعاملات .

مقدمة :

فرض التطور التكنولوجي الهائل على الدولة حتمية الاستفادة من ذلك التقدم في مختلف المجالات، في طريقها نحو مواكبة ركب الأمم المتقدمة للمضي قدماً بهدف تحقيق أفضل مستوى من الرفاه الاجتماعي من خلال تحسين جودة الخدمات المقدمة للمستخدمين، وفق ما وصلت إليه الخدمات من تقدم إلى الحد الذي لا يمكن لأي دولة الوصول إليه إلا بمسايرة تلك المتغيرات في مجال تكنولوجيا المعلومات وتجسيد فاعليتها في الإدارة العامة، بما يحقق الرقي بالعمل الإداري ومستوى أداءه، أسوة بما وصلت إليه الكثير من الدول المتقدمة في أنظمتها الإدارية، وفي كل القطاعات داخل تلك الدول .

وهو أحد أهم العوامل التي دفعت أغلب الدول إن لم نقل كلها إلى تبني مشروعات في مجال الإدارة الالكترونية لكل الأنشطة والقطاعات في تلك الدول وصولاً إلى تحقيق المشروع المستهدف وهو الحكومة الالكترونية لتحقيق تقديم كافة الخدمات الكترونياً وتحقيق الرفاه الاجتماعي للمواطنين من خلال أفضل الخدمات المقدمة .

وهذا التحول فرض وبقوة العمل على تحسين وتغيير مجالات عديدة منها تحديث التشريعات والبنى التحتية وخلق ثقافة التغيير وثقافة المعلومات، وغيرها من المتطلبات الضرورية لخلق بيئة مناسبة تستقبل هذا التحول وإرساء نوعية اجتماعية وخلق بيئة مناسبة تستقبل هذا التغيير الشامل، وكذا صياغة قواعد وأسس إدارية تبنى على قوانين ونظم تجسدها نماذج واقعية وأساليب صحيحة تخدم هذا التغيير وتعزز نجاحه على أرض الواقع، من خلال خلق آليات عمل وأساليب إدارية وقانونية وأمنية تساعد على النجاح وديمومة العمل الالكتروني .

وكل هذا التوجه لا يخلو من المنغصات أو ما يطلق عليها بالتحديات والمعوقات والتي تتجسد في مشاكل أمن المعلومات، ونقص القوانين والتشريعات التي تدعم الأعمال الالكترونية، وكذا العولمة الحاصلة في الخدمات مما قد يمثل تحدياً قوياً يعيق التقدم في الدول النامية .

أولاً:- مفهوم الحكومة الالكترونية :

في الفقه الدستوري يقصد بالحكومة " الوزارة " ¹، أي التي تتولى شؤون الحكم في الدولة وهي تعبر عن كافة الوزارات والمؤسسات والهيئات التي تعمل على إدارة النظام العام داخل الدولة وتمتلك السلطات الثلاث، القضائية والتشريعية والتنفيذية، ويقصد بها كذلك نظام الحكم في الدولة أو طرق ممارسة الحكم واستخدام السلطات ²، وفي الوقت الحاضر طرّح مفهوم جديد للعمل الحكومي فرُض بسبب المتغير التكنولوجي الالكتروني، وهو مصطلح الحكومة الالكترونية .

وهي إطار عام تشمل قسمين الأول: الأعمال الالكترونية للدلالة على الإدارة الالكترونية للأعمال بكافة أشكالها والثاني: الحكومة الالكترونية للدلالة على الإدارة العامة الالكترونية والموجهة لإدارة المرافق العامة للدولة والدوائر الحكومية المختلفة ³.

1 مطهر محمد إسماعيل العزي، المبادئ الدستورية العامة والنظام الدستوري في الجمهورية اليمنية، اليمن، مكتبة الصادق، 2006، ص343.

2 محمد كامل ليلة، النظم السياسية الدولة والحكومة، القاهرة، دار الفكر، 1971، ص303.

3 سعد غالب ياسين، بشير عباس العلاق، الأعمال الالكترونية، الأردن: دار المناهج، 2006،

1- تعريف الحكومة الالكترونية :

تباينت الآراء بشكل كبير حول مفهوم الحكومة الالكترونية، فالمتفائل يرى أن الحكومة الالكترونية هي إدارة عامة تقدم خدمات الكترونية، والمتشائم يرى أنها مجرد مفهوم نظري لا يرقى إلى مستوى التطبيق، ويرى الباحث أن الحكومة الالكترونية تمثل رؤية قوية ومؤثرة تخدم وتقود عملية التغيير والهندرة لإعادة صياغة دور الدولة التقليدي ووظائف مؤسساتها، باعتبارها نموذج أعمال جديد وقد تم من هنا تعريف الحكومة الالكترونية من عدة وجهات نظر كتالي .

- تعرف الحكومة الالكترونية على أنها " سعي الدولة إلى إعادة ابتكار نفسها لكي تؤدي مهامها بشكل فعال في الاقتصاد العالمي المتصل بشبكة الانترنت، والحكومة الالكترونية ليست سوى تحول جذري في الطرق التي تتبعها الحكومات لمباشرة أعمالها على نطاق لم تشهده منذ بداية العصر الصناعي"⁴.

ويطرح هذا المفهوم رغبة الدولة في تغيير طرق أداء الأعمال الحكومية من الطرق التقليدية إلى الطرق الحديثة وهو بذلك يعرض مجرد فكرة دون طرح آليات تجسد تلك الفكرة، والتي لابد لها من إرادة سياسية وقوى فاعلة

4 عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية، الجزء الأول، مصر، دار الفكر، 2003، ص 20 .

تدعم تلك الإرادة بحيث يجسد التغيير تلك الرغبة، والتغيير لن يكون جذريا بل جزئيا ولو لفترة مؤقتة .

- وتطرح الحكومة البريطانية تعريفا للحكومة الالكترونية حيث تعرفها " على أنها قيام المؤسسات الحكومية المحلية بتقديم خدمات عبر أدوات ووسائل الكترونية وتحتوي هذه الوسائل الالكترونية على خطوط اتصال هاتف أو فاكس، أو الانترنت سواء تم استخدامها من خلال حاسب شخصي أو تلفون رقمي أو أي أداة أخرى، إن الوصول الالكتروني يمكن أن يكون مباشراً أو عن طريق مركز خدمة أو يمكن أن تقديم الخدمة إلى جمهور المواطنين الذين يفضلون القيام بأعمالهم بشكل مباشر أو عبر الهاتف"⁵.

ويطرح بعض المختصين مبدأ رافض لوجود تعريف يتعلق بالحكومة الالكترونية E-Government والتجارة الالكترونية E-commerce والإدارة الالكترونية E-management وذلك من مبدأ عدم الاتفاق على تعريف محدد اتفق عليه بين الجماعات العلمية وإن هناك إسهامات كثيرة لتعريف الإدارة الالكترونية باعتبار أنها لا تختلف عن الحكومة الالكترونية فهي تعني⁶ :

5 Definition Of E-Government on The web

<http://www.google.dz/search?hl=ar&ei=0vTpSd6yDMHhsAbts-2XBw&sa=X&oi=spell&resnum=0&ct=result&cd=1&q+date18/2/2009+time+10+am>.

6 رأفت رضوان، الإدارة الالكترونية، ورقة عمل مقدمة الى منتدى السياسات العامة في مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة المنعقد في جامعة القاهرة يناير 2003، ص14.

- عدم وجود علاقة مباشرة بين طرفي المعاملة .
 - عدم وجود وثائق ورقية، ولكن يوجد ما يسمى بالوثائق الالكترونية .
 - التفاعل الجماعي أو المتوازي .
 - إمكانية تنفيذ كافة المعاملات إلكترونياً.
 - الاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحويلها لتكون الوسط الأساسي للعمل .
- وتعرف الحكومة الالكترونية على أنها استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتطوير وتحسين تدبير الشؤون العامة⁷، وفكرة استغلال تكنولوجيا المعلومات في تدبير الشؤون العامة وعلاقتها مع الجهات الأخرى، ولم يطرح كافة أوجه التحسين في كافة المجالات في أجهزة الإدارة العامة، وآليات العمل التي تركز عليها الحكومة.
- وتعرف على أساس أنها " توفير الخدمات العامة والمعلومات للمواطنين وقطاع الأعمال الخاصة والحكومية باستخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات"⁸، يشير هذا التعريف إلى الهدف من المشروع والأداة دون تحديد الأساليب والطرق اللازمة لتنفيذ المشروع وكذا الغاية النهائية للمشروع وطرق التنفيذ.

7 عبد الفتاح مراد، الحكومة الالكترونية، مصر، شركة البهاء، 2006، ص23.

8 فريد النجار، وليد دياب، تاجر النجار، التجارة الالكترونية والإعمال الالكترونية المتكاملة في مجتمع المعرفة، مصر، الدار الجامعية، 2006، ص189.

- ويعرف البنك الدولي الحكومة الالكترونية E-Government " على أنها عملية استخدام المؤسسات الحكومية لتكنولوجيا المعلومات (مثل شبكات المعلومات العريضة، وشبكة الانترنت وأساليب الاتصال عبر الهاتف النقال) والتي لديها القدرة على تغيير وتحويل العلاقات مع المواطنين ورجال الأعمال ومختلف المؤسسات الحكومية وهذه التكنولوجيا يمكنها أن تخدم عدداً كبيراً من الأهداف مثل: تقديم خدمات أفضل للمواطنين، تحسين التعامل والتفاعل مع رجال الأعمال ومجتمع الصناعة، وتمكين المواطنين من الوصول للمعلومات مما يوفر مزيداً من الشفافية، أو إدارة أكثر كفاءة للمؤسسات الحكومية، كما أن نتائج هذه التطبيقات يمكن أن تؤدي إلى تحجيم الفساد، وزيادة الشفافية، وتعظيم العائد ككل أو تخفيض النفقات وزيادة قناعة المواطن بدور المؤسسات الحكومية في حياته⁹.

وهذا التعريف للحكومة الالكترونية من قبل البنك الدولي يجسد الفكرة والأهداف والآليات لهذا التغيير.

ويطرح بعض الباحثين فكرة أن مفهوم الحكومة الالكترونية هو التركيز على المستفيد واحتياجاته بدلاً من التركيز على الحاجات الداخلية للمؤسسات العامة، وإن استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والوسائل الالكترونية الأخرى هو لدعم هذا التحول في التركيز من الموظف إلى

9 The world Bank Group in E-Government, [www1.world Bank org\Publicsector\egov\definition.htm](http://www1.world Bank org/Publicsector/egov/definition.htm) date 20/2/2009 time 9 am..

المستفيد¹⁰، وهذا الرأي غير صحيح لأن التحول هذا يعتبر نقله نوعية على كافة الأصعدة فرضه الواقع المتردي داخل المؤسسات العامة والرغبة في التغيير داخل المؤسسات المدفوعة بالحاجة إلى تحسين أداء الإدارة العامة، وهو بذلك يعتبر إشباع حاجات ورضا المستفيد والتركيز عليهم كأحد وأهم أهدافه، باعتبار المواطن أداة التنمية ووسيلتها وهدفها.

واختلاف الآراء حول تعريف الحكومة الالكترونية خلق مجموعة من التوجهات والمدارس الفكرية يدور في فلكها كل تلك المفاهيم المتعددة للحكومة الالكترونية ومن تلك المدارس مدرسة تكنولوجيا المعلومات، مدرسة أبداع الإدارة، مدرسة إعادة اختراع الحكومة¹¹.

أ- مدرسة تكنولوجيا المعلومات:- وتؤمن هذه المدرسة بضرورة استخدام كافة أشكال تكنولوجيا المعلومات وتقنياتها، لتوفير كل الخدمات للمستفيدين بكفاءة وفاعلية وسرعة عالية، من خلال تنفيذ الحكومة الالكترونية بصورة سريعة.

ب- مدرسة إبداع الإدارة :- وهذه المدرسة تؤمن بالتغيير وتتادي به من خلال تطبيق المفاهيم والأساليب الحديثة مثل إدارة التغيير والابتكار بهدف

10 سعد غالب ياسين، الإدارة الالكترونية وأفاق تطبيقاتها العربية، المملكة العربية السعودية،

معهد الإدارة العامة، 2005، ص 188.

11 أبو بكر محمد الهوشي، الحكومة الالكترونية الواقع والأفاق، القاهرة، مجموعة النيل العربية،

2006، ص 23-28.

خدمة المواطن الزبون من خلال منهجية إجرائية دقيقة للتنفيذ بطرق منظمة وواضحة وبأقل التكاليف، لتنفيذ التغيير من الدور التقليدي للإدارة التقليدية إلى الدور الالكتروني للإدارة الالكترونية بصورة سلسلة لتحقيق الأهداف المسطرة .

ج- مدرسة إعادة اختراع الحكومة:- جاءت هذه المدرسة كفكر انقلابي على كل شيء، حيث تنادي بإحداث تغيير شامل وجوهري في كل أساليب واستراتيجيات العمل الحكومي، من خلال تبني فكرة العدل وضرورة تجسيد الرفاهية الاجتماعي بأي صورة من الصور وتعزيز الشفافية والمساءلة في إطار اختراع الحكومة .

ويمكن تصور مدرسة جديدة تجسد الفكر المعتدل والمنطقي لقيادة التغيير وتجسد الجوانب الايجابية في الفكر التنظيمي للمدارس المختلفة بحيث تكون شاملة ومتعددة .

د- المدرسة المتعددة (الشاملة):- وتجسد هذه المدرسة الأفكار كاملة في إطار الفكر المتعدد والعقلاني بحيث تخلق آلية عمل منطقية وسهلة لتطبيق الحكومة الالكترونية من خلال توظيف كافة الآراء في مختلف الاتجاهات الفكرية الداعية للتغيير والتي يمكن تجسيدها في رؤية شاملة للحكومة الكترونية واليات تنفيذها في المفهوم التالي " في عملية إدخال كافة تقنيات المعلومات في العمل الحكومي بأسلوب مخطط وفق دراسات استشرافية لسيناريوهات مستقبلية تواكب احدث التطورات، ومختلف المتغيرات المتوقعة مستقبلا، تخدم من خلالها إعادة صياغة دور الدولة ووظائف

مؤسساتها وأنشطتها (اختراع الحكومة) باستخدام أحدث أساليب وطرق التغيير والابتكار والإبداع للانتقال من الإدارة التقليدية للحكومة إلى الإدارة الالكترونية للأعمال الحكومية والتوجه بالمستفيد (المواطن) وللمستفيد بهدف تحقيق أرقى الخدمات العامة الكترونيا بأقل تكلفة وبشفافية عالية في الأداء.

2- الحكومة الالكترونية كإستراتيجية وأهدافها :

تهدف الدولة إلى تطبيق الحكومة الالكترونية لأحداث تغيير جذري وشامل في محتوى الإدارة التقليدية، من خلال استخدام الإمكانيات الهائلة والمتقدمة لتكنولوجيا المعلومات لتحقيق الأهداف الإستراتيجية العامة للدولة بكفاءة عالية من خلال الاستفادة من الفرص ونقاط القوة والقضاء على نقاط الضعف وتجنب التهديدات، وهي تعمل على تحديد الأفق الواسع لمبادرة وبرامج مشروع الحكومة الالكترونية والأهداف الإستراتيجية للدولة والأهداف الإستراتيجية للحكومة الالكترونية، وتفيد في رسم المسار العام لبرامج التطوير والتطبيق وتقييم الأداء وإدارة التغيير في إدارات ومؤسسات الخدمة العامة على مختلف فئاتها وعناوين أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفق إستراتيجية تمر بالخطوات التالية : صياغة الرؤية المستقبلية- وضع الإستراتيجية- صياغة الأهداف الإستراتيجية- تحديد المداخل والمنهجيات العلمية للتطبيق- إعداد الخطة الإستراتيجية والتنفيذية - وحصر مجالات التغيير الإستراتيجية وحصر أدوات التغيير- تحديد المشروعات والبرامج والتجهيزات والمعدات- رسم الإجراءات للتنفيذ -

تحديد الطرق العلمية لقياس الأداء والتقييم والمتابعة بهدف تحقيق الأهداف التالية :

- 1- تقديم الخدمات الحكومية لأفراد المجتمع (المواطنين) والمؤسسات والشركات الخاصة وبكفاءة ودقة عالية وتبسيطها في المؤسسات الحكومية بشكل يسمح بتقديمها إلكترونياً¹².
- 2- تعميم الخدمات في نطاق الجغرافية على كل أنحاء الوطن وعلى كل القطاعات الموجودة داخل الوطن .
- 3- تعمل الحكومة الالكترونية على رفع وتحسين مستويات الأداء وتحسين وإصلاح المؤسسات الحكومية واستخدام الطاقات البشرية الاستخدام الأمثل.
- 4- تعمل على عرض كافة البيانات والمعلومات والبرامج الحكومية انطلاقاً من مبدأ الشفافية في المعلومات وتوفير المعلومات للباحثين والدارسين والذين يقومون بعملية التخطيط لتطوير وتحسين أداء خدمات الدولة، العمل على تبني أسلوب الشفافية في انجاز كافة المعاملات والمناقصات الحكومية.
- 5- تبسيط الإجراءات المطلوبة في أداء الأعمال وتقديم الخدمات والتنسيق بين الأجهزة الحكومية وتحسين استجابة الحكومة لمتطلبات أفراد المجتمع وتطور احتياجاتهم .

12 محمد إبراهيم التو جري، زين الدين محمد عبد الهادي، الحكومة الالكترونية في الوطن العربي، التقرير السنوي للمنظمة العربية للتنمية الإدارية لعام 2005، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 3005، ص14.

- 6- تقليل الوقت الذي يستهلكه المواطن للحصول على المعلومات من الأجهزة الحكومية.
- 7- القضاء على الفساد الإداري والمالي وخفض النفقات و تعظيم الإيرادات العامة.
- 8- تحسين مناخ الأعمال والاستثمار لجذب الاستثمارات الأجنبية¹³.
- 9- رفع مستوى الأداء من خلال تحسين أداء العاملين باستخدام التقنيات الحديثة لاستخدام الطاقة البشرية أفضل استخدام وتحقيق الفاعلية في الأداء الحكومي¹⁴.
- وتسعي كل الدول إلى تبني مشروعات للحكومة الالكترونية ويوضح الجدول التالي أكثر من 12 دولة في العالم تطبق لمشروع الحكومة الالكترونية.

13 عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 21.

14 محمد الصيرفي، الإصلاح والتطوير الإداري كمدخل للحكومة الالكترونية، الإسكندرية دار الكتاب القانوني، 2008، ص 248.

جدول يبين مراتب أكثر 12 دولة استعداد في مجال تطبيق الحكومة
الإلكترونية

المرتبة	الدولة	دليل الاستعداد للحكومة الإلكترونية	المرتبة	الدولة	دليل الاستعداد للحكومة الإلكترونية
1	السويد	0.9157	7	كندا	0.8172
2	الدنمارك	0.9134	8	استراليا	0.8108
3	النرويج	0.8921	9	فرنسا	0.8038
4	الولايات المتحدة	0.8644	10	المملكة المتحدة	0.7872
5	هولندا	0.8631	11	اليابان	0.7703
6	كوريا الجنوبية	0.8317	12	سويسرا	0.7626

Sours: United Nations " e-Government Survey 2008 From e-Government to
Connected Governance "New York, 2008. p: 20.

وتقرير الأمم المتحدة لجنة غرب آسيا يبين أن أكثر من 195 دولة تمتلك
مشروعات الحكومة الإلكترونية حتى نهاية 2008، ويبين الجدول أن الدول
تتسابق على تطبيق الحكومة الإلكترونية، حيث تأتي في مقدمة تلك الدول
بالترتيب السويد الدنمارك النرويج فالولايات المتحدة الأمريكية.... الخ.

3 - خدمات الحكومة الإلكترونية :

- خدمات من الحكومة إلى قطاع الأعمال : وي طرح هذا المستوي كافة
الخدمات المقدمة لقطاع الأعمال والمستثمرين داخل وخارج الدولة مثل
الاستثمار، ودفع الضرائب والرسوم واستخراج الوثائق الثبوتية.

- خدمات من الحكومة إلى الحكومة : يمثل هذا المستوي النشاط بين الأطراف الحكومية داخل الدولة والجهات الحكومية كالمؤسسات والسفارات العاملة بالخارج.
- خدمات من الحكومة إلى المواطن: وتقدم كل الخدمات والتسهيلات للمواطن بكفاءة عالية مثل: شهادة الميلاد- جواز السفر -البطاقة الوطنية - شهادة الوفاة - رخصة السياقة، السلع والخدمات الأخرى.
- وتتم عملية التحول إلى الحكومة الالكترونية عبر ثلاث مراحل هي:
 - المرحلة الأولى : النشر الالكتروني:- ويتم في هذه المرحلة نشر كل ما يتعلق بالدولة ومؤسساتها، عبر البوابة الالكترونية للحكومة الالكترونية وشبكة الانترنت وشبكات الهاتف.
 - المرحلة الثانية: مرحلة التفاعلي:- وفي هذه المرحلة يتم تقديم بعض الخدمات الأساسية عبر البوابة الالكترونية باستخدام الإرشادات العامة وتحقيق التفاعل ولو جزئيا بملأ وسحب النماذج وتقديمها وكذا المقترحات.
 - المرحلة الثالثة: مرحلة التكامل:- وهي المرحلة الثالثة حيث يتم فيها توفير كل الخدمات داخل الدولة على البوابة الالكترونية للحكومة وتنفيذها بصورة جيدة وهذه الخدمات كثيرة جدا.

ثانياً: - طرق إتمام وإثبات المعاملات الالكترونية:

يتم إبرام الصفقات في التجارة والأعمال الالكترونية باستخدام الاتفاقيات والعقود الالكترونية.

والعقد الإلكتروني يعرف من قبل فقهاء الفكر الأوربي " باعتباره اتفاق يتلاقى فيه الإيجاب والقبول على شبكة دولية مفتوحة للاتصال عن بعد وذلك بوسيلة مسموعة مرئية، وبفضل التفاعل بين الموجب والقابل¹⁵، وهو من العقود التي تبرم عن بعد، فأطراف العقد لا يتواجدون في نفس المكان، ولا يعرف بعضهم بعضاً في كثير من المعاملات وهم ما خلق نوع من الحيلة والحذر في التعاملات وتجسيد النظرة المتأنية حتى يتم خلق منظومة قانونية واليات عمل تنظيمية وتشريعية تضمن حقوق الأطراف في العمل الإلكتروني، ويعرف في الفقه الأمريكي من حيث انه عقد ينطوي على تبادل الرسائل بين البائع والمشتري والتي تكون قائمة على صيغ معدة سابقاً ومعالجة إلكترونيا وتنشئ التزامات تعاقدية ومن أشكال العقود الإلكترونية :

- عقد يتم عن طريق الضغط على أيقونة القبول والخصم من الحساب الخاص بطالب الخدمة مباشرة .
- وثيقة عقد مطبوعة على الموقع متضمنة الحقوق والالتزامات ويتم إبرام العقد بملا العقد والموافقة عليه التعاقد عبر شبكة الانترنت من خلال عرض سلعها وخدماتها على الانترنت، وطرق التسليم للسلع.
- التعاقد عبر البريد الإلكتروني " Email "، وغيرها من الطرق الحديثة المختلفة للتعاقد.

15 أسامة أبو الحسن مجاهد، خصوصية التعاقد عبر الإنترنت، دار النهضة العربية، 2000،

1- طرق انجاز المعاملات في الحكومة الالكترونية:-

وتتم المعاملات بتوفير النماذج المخصصة لكل معاملة في كل مستوي ويتم العمل على ملأ تلك الاستمارات وإرسالها بعد توفير كافة المتطلبات للمعاملة والشروط والوثائق وطرق الدفع للخدمات التي تقدم بمقابل مادي ويتم المعاملة وفق الأطر المتفق عليها والموضحة ويتم التوصيل للخدمات وفق الآليات المعمول بها، والعقد الالكتروني في مقدمة وسائل الإثبات الخاصة بالمعاملات الالكترونية وقد عرف على أنه، يتلاقى فيه الإيجاب والقبول على شبكة دولية مفتوحة الاتصال عن بعد وذلك بوسيلة مسموعة ومرئية يفصل التفاعل بين الموجب والقابل¹⁶، يكتسب الطابع الالكتروني في الطريقة التي أبرم بها¹⁷، ويتم إبرام العقود الالكترونية عن بعد، فأطراف العقد لا يتواجدون معاً في نفس المكان وهو ما فرض الكثير من الشروط لحماية المستهلك الالكتروني، كتحديد شخصية البائع بكافة الوسائل الممكنة عبر العقود أو المواقع الالكترونية، وتوفير التكنولوجيا التي تحدد مواصفات السلع والخدمات وشروط وطرق البيع والدفع والتسليم، وتحديد

16 أسامة ابو الحسن مجاهد، التعاقد عبر الانترنت، مصر: دار الكتاب القانوني، 2005، ص39.

17 محمد حسين منصور، المسؤولية الالكترونية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديد، 2007، ص18

نوع الكتابة للإثبات كما نص عليها المشرع الفرنسي في مارس 2000م بموجب الإثبات والتوقيع الإلكتروني¹⁸.

ويعتبر التوقيع الإلكتروني أحد أنواع حماية المعاملات الإلكترونية*¹⁹، وتقدم الحكومة خدماتها عبر البوابة الإلكترونية وفق أربع مستويات هي:-

- خدمات عامة : وتطرح الدولة في هذا المستوى كافة الخدمات العامة وتجسدها في نماذج وأيقونات طلب تقديم الخدمات بمختلف أشكالها وتحدد فيها كافة الإجراءات والشروط والضوابط ووسائل الدفع والتوصيل والياتها لتقديم تلك الخدمات بمختلف أشكالها.

- خدمات معلوماتية: وتمثل كافة الخدمات المعلوماتية والاستفسارات المختلفة عن كل ما يتعلق بالدولة وقوانينها بمختلف أشكالها.

- خدمات تجارية : ويتولى هذا المستوى تقديم كافة الخدمات التي تتعلق بالجانب التجاري والتعاقدي للأنشطة والفعاليات الخاصة بالدولة وكذا المناقصات والمزايدات والممارسات والمزادات العلنية وغيرها من الأنشطة التجارية والخدمات التجارية.

18 محمد حسين منصور، المرجع السابق، ص 20.

* ويعرف على أنه إشارة خطية متميزة خاصة بالشخص الذي صدرت عنه، أو علامة مخطوطة مختصة بشخص معين اعتاد أن يستعملها للإعلان عن اسمه أو التعبير عن الموافقة على أعماله وتصرفاته

نادر شافي، التوقيع الإلكتروني، مجلة الجيش ، تاريخ الاطلاع 20/2/2009 ، الساعة 19

اصباحاً: www.lebarmy.gov.l

- خدمات تعليمية وتدريبية: ويتم وضع كافة الخدمات التأهيلية والتدريبية والتعليمية وبرامج التوعية المختلفة الموجهة لكل الشرائح داخل الدولة وحتى لموظفي الدولة في إطار التعليم والتدريب الإلكتروني .
- خدمات الجباية الافتراضية : حيث توفر الحكومة الإلكترونية إمكانية تسهيل كل ما يتعلق بتحصيل و سداد الرسوم الجمركية والضرائب ، ومختلف الرسوم وتسهيل حصول المستفيدين على البيانات المحاسبية مجرد السداد، وهي تدعم كل الأنظمة المحاسبية في الوحدات الحكومية .
- 2- وسائل الدفع الإلكترونية:

- النقود الإلكترونية: وهي عبارة عن أرصده الإلكترونية تحول الكترونيا من حساب إلى حساب مقابل أداء الخدمات وسداد الالتزامات باستخدام رسائل الكترونية تحل محل النقود الإلكترونية.
- الشيك الإلكتروني: لا يختلف عن الشيك العادي من حيث أركانه ووجود ثلاثة أطراف الساحب والمسحوب له والبنك المسحوب عليه الشيك، إلا انه يتم الكترونيا وهو يأتي في مرتبة متقدمة كوسيلة لأداء الائتمان المصرفي.

- البطاقة الإلكترونية: وهي بطاقة بلاستيكية تحتوي على مبلغ من المال مودع مقدما تستخدم كأداة للوفاء في كل المعاملات الإلكترونية أو سحب النقود التقليدية من الصراف الآلي وهي قد تكون بطاقة للوفاء أو

بطاقة الائتمان²⁰ تحمل مجموعة من البيانات، رقم، رقم حساب، اسم صاحب البطاقة، وتاريخ انتهاء الصلاحية، وتحمل ذاكرة فيها، وهي أداة للوفاء وللائتمان وأداة للسحب النقدي.

- نظام البيع ببطاقة الدفع الالكتروني: من خلال تعاقد الأشخاص والتجار مع البنوك، التي تقدم تلك الخدمات وتوقيع اتفاق وفتح حسابات للعملاء وتسلم له ماكينة السحب الآلي عبر البنك.

- الكمبيالة الالكترونية: وتصدر بنفس الشكل و الأركان للكمبيالة التقليدية ولكن تصدر على شكل شريط أو دعامة ممغنطة وتستخدم كأداة للوفاء بنفس طرق استخدام الكمبيالة العادية.

- السند لأمر الالكتروني: وهو يحمل نفس الإجراءات الشكلية للسند لأمر التقليدي والفرق انه الكتروني وعن طريق البنك وفي إطار المعاملات التجارية الالكترونية، والمحفظة الالكترونية* software wallet²¹.

20 جميل عبد الباقي الصغير، الحماية الجنائية والمدنية لبطاقة الائتمان المسغنطة - دراسة

تطبيقية في القضاء الفرنسي والمصري، القاهرة، دار النهضة العربية، 2002، ص12

* وهي عبارة عن برنامج يقوم العميل بتنزيله وتركيبه على جهاز الكمبيوتر الخاص به، وهي

تشبه في خدماتها، الوظيفة المماثلة للمحافظ المادية التي يحفظ فيها بطاقات الائتمان والنقد

الالكتروني والهوية الشخصية وقد تكون بطاقة ذكية أو قرصاً مرناً ينتشبه على الجهاز لنقل

النقد المالية منه والية كما ي طرح الذهب الالكتروني e-gold أرقاماً تصاف في الحساب بموجب

ضمن الذهب .

ثالثاً: - طرق حماية المعاملات في الأعمال الالكترونية:-

أدى التقدم العلمي إلى ظهور الجرائم الاقتصادية المرتبطة بالتطور التكنولوجي وثورة الاتصالات نظراً لاستخدام الكمبيوتر في أغلب مجالات الحياة كما أن تطور شبكات المعلومات وشبكات الانترنت على وجه الخصوص أتاح مجالاً كبيراً لاستخدامها من قبل مختلف أفراد المجتمع في كل دول العالم واستخدام كافة أنظمة المعلومات كالبريد الالكتروني، والسلوك الإجرامي موجود على مختلف الأصعدة كنزعة في بعض البشر للحصول على مكاسب الآخرين بطرق سهلة وبسيطة، وبذلك استفاد المجرمون من وسائل التكنولوجيا في تنفيذ جرائمهم بأسلوب سهل وبعيد عن أعين الآخرين، كالاختيال والنصب والتزوير والاختلاس والابتزاز والسطو والاستخدام غير القانوني لوثائق الآخرين وأموالهم من خلال تزوير وتقليد بطاقات الدفع الالكترونية كالبطاقة أو الدخول إلى الأرصدة في المؤسسات النقدية وتحويل الأرصدة، نظراً لحلول الكثير من الوسائل الالكترونية محل التقليدية ومنها بطاقات الائتمان المصرفية بدل الشيكات، حيث يتم تزويرها بطرق منظمة بسبب حداثة هذه الوسائل²²، وهناك عدد كبير من المهاجمون والمخربون يسعون لإلحاق الأذى بالدول وضرب مصالحها وشبكتها

21 www.itep.ae/Arabic/educational/center، الانترنت، تاريخ الاطلاع، 2009/2/3، الساعة 9 صباحاً: بحث في الانترنت

22 جميل عبد الباقي الصغير، مرجع سابق، ص 11.

ومواقعها ومنها بوابات الحكومة الالكترونية ومرافقها التابعة لها من قواعد بيانات وشبكات ومن خلال هذا الجزء سوف نقف عند تلك الجرائم والأخطار ووسائل الحماية المادية والقانونية لها.

1- ماهية الجرائم و الأخطار الالكترونية:

تطرح بعض الاختلافات حول الفرق بين جرائم المعلومات والجرائم الالكترونية، فالجريمة المعلوماتية هي نشاط إجرامي يؤدي فيه نظام الحاسب الآلي دورا لإتمامه على أن يكون هذا الدور على قدر من الأهمية ولا يختلف الأمر سواء كان الحاسب الآلي أداة النشاط الإجرامي أو محل له²³، وتعرف جريمة الحاسب كل فعل أو امتناع عن فعل من شأنه الاعتداء على الأموال المعنوية (معطيات الحاسب) يكون ناتجا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لتدخل التقنية المعلوماتية²⁴ ومنها أن الجريمة المعلوماتية تتم على حاسب واحد بينما الجريمة الالكترونية تتم على حاسب وأكثر ويستخدم الشبكات ويرى أنه مع التطور لا يظهر فرق بينهما سوى أن الجريمة الالكترونية الخالصة لها ست خطوات هي²⁵:

23 نائلة عادل محمد فريد قورة، مرجع سابق، 2005، ص33.

24 محمد احمد عيانية، محمد معمر الرازقي، مرجع سابق، 2005، ص19.

25 نائلة عادل محمد فريد قورة، جرائم الحاسب الآلي الاقتصادية- دراسة نظرية وتطبيقية

مصر: منشورات الحلبي، 2005، ص32.

- أ- البحث عن نظام الحاسب الآلي الذي يحتوي على المعلومات أو البرامج المطلوبة.
 - ب- الوصول إلى نقاط الضعف في نظام الذي يحتوي على المعلومات أو البرامج المطلوبة.
 - ج- الاستفادة من نقاط ضعف النظام للدخول إليه ثم التحكم فيه.
 - د- تنفيذ السلوك الإجرامي الذي تم تحديده مسبقاً.
 - هـ- تحويل هذا السلوك إلى ربح يحصل عليه الفاعل أو خسارة تلحق بالمجني عليه.
 - و- إخفاء جميع الأدلة تجنباً لكشف الفاعل وسلوكه الإجرامي.
- حيث بلغت خسائر جرائم الكمبيوتر وفق بحوث لعام 2001 ما يقدر بـ 377,828,700 دولار و اقتحام البنوك الالكترونية، وتشير الأمم المتحدة إلى أن ما يعادل 28.5 مليار نظير تطوير إلى 67 دولة وهي أموال مغسولة، وجرائم الحاسب جديدة ولم يتم تحديد كافة أبعادها وأنواعها بشكل يمكن الوصول إلى تعريف شامل إنما أن نسبة انتشار البرمجيات المقلدة وصلت إلى 60% في الشرق الأوسط وأفريقيا خلال العام الماضي بزيادة قدرها ثلاثة في المائة مقارنة بعام 2005 في ما بلغت الخسائر الناجمة عن

قرصنة البرمجيات في المنطقة 1.997 مليار دولار و 1.615 مليار دولار خلال العامين 2006 و 2005 على التوالي²⁶.

والجريمة المعلوماتية تتميز بعدد من الخصائص، فهي جرائم عابرة للحدود تعتبر جريمة دولية Transe national، لا يكشف منها إلى القليل، وخطورتها في الخسائر الضخمة في كل دول العالم، صعوبة تحديد الجريمة المعلوماتية، صعوبة إثبات وقوع الجريمة، صعوبة التوصل إلى الجاني²⁷.

- أنواع جرائم الانترنت والحكومة الالكترونية:- جريمة الاعتداء على حرية الحياة الخاصة عبر الانترنت وجرائم الاعتداء على الأموال عبر الانترنت، والتلاعب عبر الدول، ومن قبل البنك والعاملين ببطاقات الائتمان والتلاعب في معدات الصرف بطاقة الائتمان²⁸، سرقة المال المعلوماتي المعنوي عبر الانترنت التحويل الالكتروني غير الشرعي للأموال عبر الانترنت، وإتلاف المعلومات عبر الانترنت، جرائم سرقة المعلومات والبرامج جرائم الاستخدام والدخول غير المشروع للكمبيوتر، جرائم إتلاف البرامج والشبكات²⁹، جرائم النصب والاحتيال والتهرب من دفع الرسوم

²⁶ صالح جاسم، جرائم الانترنت <http://www.annabaa.org/nbanews/66/123.htm> تشكل تجارة رائجة، تاريخ الاطلاع 2009/2/25 الساعة 7 مساءً.

²⁷ محمد أمين الرومي، جرائم الكمبيوتر والانترنت، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، 2004.

²⁸ جميل عبد الباقي الصغير، مرجع سابق، ص 12.

²⁹ محمد أمين الرومي، مرجع سابق، 2004، ص 35.

للخدمات، هجمات الفيروسات³⁰، ولها مجموعه من الخصائص منها³¹، القدرة على الاختفاء في النظام، الانتشار والنسخ والمضاعفة، القدرة العالية على الاختراق، القدرة على التدمير.

2- الحماية المادية والقانونية للحكومة الالكترونية :-

تتعرض الحكومة ومواقعها الالكترونية لكثير من التهديدات والتحديات التي تمثل عائقاً كبيراً يكبح جماح التطور الايجابي لمشروعات الدولة في مجال تقنيات المعلومات ومعاملاتها الالكترونية ويمكن إجمال تلك التحديات التي تتعرض لها الحكومة الالكترونية، ويتم اتخاذ مجموعة من الاحتياطات لحماية النظم من الجرائم المعلوماتية ومن تلك الاحتياطات التالية:-

- استخدام أحدث مكافحات الفيروسات وأنظمتها.
- العمل على خلق نسخ احتياطية لقواعد البيانات والمعلومات.

30 عبادة أحمد عبادة، التدمير المتعمد لأنظمة المعلومات الالكترونية، بحث منشور لدى مركز البحوث والدراسات في الإدارة العامة لشرطة دبي، مارس 1999. نقلاً عن :- عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية، الجزء الثاني، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2003، ص 67.

والفيروسات عبارة عن برامج للحاسب الآلي مثل أي برامج أخرى، يهدف إلى إحداث أكبر ضرر بنظام الحاسب الآلي وله القدرة على ربط نفسه بالبرامج الأخرى، وكذا إعادة إنشاء نفسه حتى يبدو كأنه يتكاثر، ويتوالد ذاتياً، ويقوم الفيروس بالانتشار بين برامج الحاسب الآلي المختلفة وبين مواقع مختلفة في الذاكرة.

31 محمد أمين الرومي، مرجع سابق، 2004، ص 28.

- استخدام لغات برمجه قوية واستخدام الجدران النارية fire walls للحماية من تلك الأخطار.
- استخدام شبكات أمنة ومستقلة عن الشبكات العامة.
- عزل الشبكات الحكومية عن الشبكات العامة كا الانترنت والشبكات الداخلية.
- استخدام نظام تشفير عالي التقنية لمنع القرصنة من سرقة البيانات والمعلومات.
- استخدام جدران حماية fire walls تمنع التسلل والافتحام والقرصنة وهجوم الفيروسات الموجهه من خارج النظام عبر الشبكات العامة إلى الشبكات الخاصة.
- استخدام برامج عالية التقنية يصعب معرفة طرق عملها فيما يتعلق بكلمات المرور.

3- الحماية الجزائية والقانونية لأنظمة المعلومات:-

تعتبر القوانين من الركائز الأساسية لمنع الأشخاص الذين يقومون بالقرصنة، وأغلب الدول الآن تعمل على إصدار القوانين وسن العقوبات لمنع جرائم الحاسوب وباعتبار جرائم الحاسوب جريمة دولية، فقد اتخذت الأمم المتحدة قراراً في عام 1990م حثت فيه الدول على وضع الإجراءات اللازمة للحد من جرائم الحواسيب، وتحديث القوانين الدولية باعتبار التشريعات القانونية لبنة أساسية في حماية المعلومات، وكانت تونس أول دولة عربية تصدر قانون التجارة و المبادلات الإلكترونية في أغسطس عام

2000م وصدر كذلك قانون التجارة الالكترونية في دبي رقم (02) لسنة 2000م بعد القانون التونسي³² وهناك عدد من القوانين التي يجب إصدارها والعمل بها في تشريعاتنا وهي النتيجة التي أفرزتها تقنيات المعلومات. والحماية الجزائية والتشريعية تعتبر الوسيلة الرئيسية للحد والقضاء على جرائم المعلومات ومنع الاعتداء على نظام المعلومات والاحتيايل على المؤسسات والشركات والبنوك ويعتبر أمن المعلومات المصرفية في الحكومة الإلكترونية أهم نقاط لأمن المعلومات ونظم التقنية العالية وأهم أركان الحماية المادية للتجهيزات التقنية من خلال تشريع القانونية التي تحمي تلك الأنظمة من سوء الاستخدام، رغم وجود كثير من المعوقات التي تمنع توقيع العقاب على مرتكب جرائم الكمبيوتر³³:

- 1- قلة التشريعات التي تجرم جرائم الكمبيوتر والتي لا ينطبق عليها قانون العقوبات .
- 2- البعد الدولي لجرائم الكمبيوتر فقد يرتكبها شخص خارج الدولة .
- 3- لا يوجد لدى المشرعين القانونيين والقضاة الخبرة الكافية للتعامل مع جرائم الكمبيوتر.

32 عبد الفتاح بيومي حجازي، مقدمة في التجارة الالكترونية العربية- شرح قانون المبادلات و التجارة الالكترونية التونسية، الجزء الأول الإسكندرية، دار الفكر الجامعية، 2003، ص8-11.

33 محمد أمين الرومي، مرجع سابق، ص30

- 4- عدم خبرة المجني عليه ومعرفة بأنه تعرض لاعتداء إلكتروني .
 5- عدم التبليغ من قبل المؤسسات الكبرى لخوفها من هز سمعتها لدى المتعاملين.

الخلاصة :

دفع التطور التكنولوجي جل الدول إن لم نقل كلها إلى تبني مشروعات للحكومة الإلكترونية لتحقيق تقديم كافة الخدمات إلكترونياً وتحقيق الرفاه الاجتماعي للمواطنين، والحكومة الإلكترونية تمثل رؤية قوية ومؤثرة وإستراتيجية شاملة تخدم وتقود عملية التغيير و الهندره لإعادة صياغة دور الدولة التقليدي ووظائف مؤسساتها، باعتبارها نموذج أعمال جديد.

وقد تم طرح مفاهيم للحكومة الإلكترونية تعكس، عملية إدخال كافة تقنيات المعلومات في العمل الحكومي بأسلوب مخطط، بهدف اختراع الحكومة باستخدام أحدث أساليب وطرق التغيير والابتكار والإبداع للانتقال من الإدارة التقليدية للحكومة إلى الإدارة الإلكترونية للأعمال الحكومية وخلق ثقافة التغيير وثقافة المعلومات والرقى بالخدمات العامة إلكترونياً بأقل تكلفة.

وينم إبرام العقود الإلكترونية وعمليات تقديم الخدمات وإبرام الصفقات وإثباتها بمختلف طرق الإثبات واستخدام كل وسائل التوثيق الإلكترونية ووسائل الدفع التقليدية والإلكترونية ولكن معاملات الحكومة الإلكترونية تتعرض لكثير من التحديات والمعوقات والتي تمثل تحدياً قوياً يكبح من

الطموحات ويخلق ممانعة قوية للتطور ومنها كثير من الجرائم كالإعتداء على حرية الحياة الخاصة عبر الانترنت والاعتداء على الأموال عبر الانترنت والنصب والاحتيال والتلاعب بوسائل الدفع الالكترونية وبيطاقات الائتمان وجرائم التسلل والاعتداء وإتلاف المعلومات والأنظمة، والاحتيال والنهرب من دفع الرسوم والمستحقات وسرقة المال المعلوماتي المعنوي عبر الانترنت والتحويل الالكتروني غير الشرعي للأموال عبر الانترنت ومجمعات الفيروسات.

وهو ما يفرض ضرورة توفير الحماية المادية بمختلف أشكالها كاستخدام الجدران النارية الشبكات الآمنة والتشفير وغيرها من الوسائل المادية لحماية أنظمة معلومات الحكومة الالكترونية، وكذا الحماية القانونية والتشريعية بإصدار القوانين، حيث تعتبر القوانين من الركائز الأساسية لمنع الأشخاص الذين يقومون بالقرصنة والقضاء على جرائم المعلومات ومنع الاعتداء على نظام المعلومات والاحتيال على المؤسسات والشركات والبنوك ويعتبر أمن المعاملات المصرفية في الحكومة الالكترونية أهم نقاط لأمن المعلومات ونظم التقنية العالية وأهم أركان الحماية المادية للتجهيزات التقنية، وهذا التحول فرض وبقوة العمل على تحسين وتغيير مجالات عديدة منها تحديث البنى التحتية، وغيرها من المتطلبات الضرورية لخلق بيئة مناسبة تستقبل هذا التحول وإرساء توعية اجتماعية وخلق بيئة مناسبة تستقبل هذا التغيير الشامل، وكذا قواعد وأسس إدارية تبنى على قوانين ونظم تجسدها نماذج واقعية وأساليب صحيحة تخدم هذا التغيير وتعزز

المراجع :

- 1- أبوبكر محمد البهوشي، الحكومة الالكترونية الواقع والأفاق، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2006.
- 2- أسامة أبو الحسن مجاهد، خصوصية التعاقد عبر الإنترنت، القاهرة، دار النهضة العربية، 2000.
- 3- أسامة أبو الحسن مجاهد، التعاقد عبر الإنترنت، مصر: دار الكتاب القانوني، 2005.
- 4- جميل عبد الباقي الصغير، الحماية الجنائية والمدنية لبطاقة الانتماء الممغنطة - دراسة تطبيقية في القضاء الفرنسي والمصري القاهرة، دار النهضة العربية، 2002.
- 5- خالد سمح إبراهيم، أمن الحكومة الالكترونية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2008.
- 6- رافت رضوان، الإدارة الالكترونية، ورقة عمل مقدمة إلى منتدى السياسات العامة في مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة المنعقد في جامعة القاهرة يناير، 2003 .
- 7- سعد غالب ياسين، بشير عباس العلق " الأعمال الالكترونية " الأردن: دار المناهج، 2006 .
- 8- سعد غالب ياسين، الإدارة الالكترونية وأفاق تطبيقاتها العربية، المملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة، 2005.
- 9- عبادة أحمد عبادة، التدمير المتعمد لأنظمة المعلومات الالكترونية، بحث منشور لدى مركز البحوث والدراسات في الإدارة العامة شرطة دبي، مارس، 1999.
- 10- عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية، الجزء الثاني، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2003.
- 11- عبد الفتاح بيومي حجازي، مقدمة في التجارة الالكترونية العربية- شرح قانون المبادلات والتجارة الالكترونية التونسية، الجزء الأول، الإسكندرية، دار الفكر الجامعية، 2003.

- 12- عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية، الجزء الأول، مصر، دار الفكر، 2003.
- 13- عبد الفتاح مراد، الحكومة الالكترونية، مصر، شركة النهاء، 2006 .
- 14- فريد النجار، وليد دياب، تاجر النجار، التجارة الالكترونية والإعمال الالكترونية المتكاملة في مجتمع المعرفة، مصر، الدار الجامعية، 2006.
- 15- محمد إبراهيم التويجري، زين الدين محمد عبد الهادي، الحكومة الالكترونية في الوطن العربي، التقرير السنوي للمنظمة العربية للتنمية الإدارية لعام 2005، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 3005.
- 16- محمد احمد عبانية، محمد معمر الرازقي، جرائم الحاسب الآلي وأبعادها الدولية، الأردن: دار الثقافة، 2005.
- 17- محمد أمين الرومي، جرائم الكمبيوتر والانترنت، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، 2004 .
- 18- محمد أمين الشوابكة، الجريمة المعلوماتية، عمان، دار الثقافة والنشر والتوزيع، 2004.
- 91- محمد حسين منصور، المسؤولية الالكترونية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديد، 2007.
- 20- محمد كامل ليلة " النظم السياسية الدولة والحكومة " القاهرة، دار الفكر، 1971.
- 21- محمد الصيرفي، الإصلاح والتطوير الإداري كمدخل للحكومة الالكترونية، الإسكندرية، دار الكتاب القانوني، 2008.
- 22- مطهر محمد إسماعيل العزي، المبادئ الدستورية العامة والنظام الدستوري في الجمهورية اليمنية، اليمن، مكتبة الصادق 2006.
- 23- نائلة عادل محمد فريد قورة، جرائم الحاسب الآلي الاقتصادية- دراسة نظرية وتطبيقية مصر: منشورات الحلبي، 2005 .

-الكتب باللغة الانجليزية :-

- 1- United Nations " e-Government Survey 2008 From e-Government to Connected Governance "New York, 2008.

-مراجع الانترنت :-

- 1- Definition Of E-Government on The web
<http://www.google.dz/search?hl=ar&ei=0vTpSd6vDMHhsAbt s-2XBw&sa=X&oi=spell&resnum=0&ct=result&cd=1&q date18/2/2009 time 10 am.>
- 2- The world Bank Group in E-Government ,[www1. world Bank org\ Publicsector\egov\definition.htm](http://www1.world Bank org\ Publicsector\egov\definition.htm) date20/2/2009 time 9 am
- 3- نادر شافعي، التوقيع الإلكتروني، مجلة الجيش ، تاريخ الاطلاع 2009/2/20 ،
www.lebarmy.gov.dz الساعة 11 صباحاً:
- 4- www.itep.ae/Arabic/educational/center بحث منور في الانترنت ،
تاريخ الاطلاع 2009/2/3، الساعة 9 صباحاً.
- 5- صالح جاسم، جرائم الانترنت تشكل تحارة رابحة ،تاريخ الاطلاع 2009/2/25
الساعة 7 مساءً <http://www.annabaa.org/nbanews/66/123.htm>